ثالثاً – المستعمِلون واحتياجاتهم

"نحن نحتاج إلى الإحصاءات لا لمجرد توضيح الأشياء بل لكي نعرف أيضاً بدقة ما يحتاج إلى الشرح" [٣٥].

الإحصاء هو "فرع العلوم السياسية الذي يُعنى بجمع الحقائق (لا سيما الحقائق العددية) التي تؤثر على حالة الدولة أو المجتمع وبتصنيف تلك الحقائق ومناقشتها" [٣٦].

١٥٩ – تُعد الإحصاءات لأجل الإجابة على أسئلة والسماح أحياناً بصوغ الأسئلة بدرجة كافية من الدقة. وبعض الاستفسارات تُصاغ مرة واحدة ولكنها تُطرَح على الدوام (مثال ذلك: ما هو عدد من التمسوا العمل هذا الشهر وقُدِّر لهم النجاح في مسعاهم؟). وهناك أسئلة تُطرَح بمعدل أقل (مثال ذلك: ما هو الإنجاز الأسبوعي الذي يمكن أن تحققه شبكة السكك الحديدية محسوباً بالأطنان/الأميال؟). وبعض الأسئلة تُعدَّل لأن الأسباب الكامنة وراء طرحها تتعدل استجابة لمظاهر التقدُّم التكنولوجي أو لتغيُّر الصلة القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص. إلاّ أن هناك أسئلة لم تجد إجابات حتى الآن (مثال ذلك: هل التباطؤ الظاهر في زيادات الإنتاجية مجرد نتيجة لمشكلات تتعلق بالقياس أم أنه تباطؤ حقيقي؟). وإلى حدٍ ما، فقد اعتادت الوكالات الإحصائية أن تحول السؤال العام إلى سؤال يمكن العثور على إجابة عملية له.

١٦٠ – ينبغي للوكالة الإحصائية أن تكافح في سبيل التنظيم الذي يُرجَّح إلى حدٍ بعيد أن يُسفر عن برنامج إحصائي مناسب في حدود القيود المفروضة على ميزانيتها، وقدرة موظفيها، والصعوبة الجوهرية للأسئلة التي تواجهها.

١٦١ – جانب العرض ليس الجانب الوحيد الذي يسهل تأثره بالتغيُّر الخارجي. إذ يمكن أن تؤثر التغيُّرات التكنولوجية في طرائق تنظيم الوكالة الإحصائية، وأن تؤثر بالتالي في طريقة جمع المعلومات الإحصائية وطريقة التزويد بها. وقد أحدثت أوجه التقدُّم المحرز في تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا الحاسوب زيادات هائلة في نطاق عمل الوكالات الإحصائية وقدرتها على تجهيز المعلومات الخام. وإذا أخذنا هذين التطورين معاً، فإنهما يشكلان سبباً ربما يدعو إلى عدم الاحتياج بعد الآن إلى العمليات الميدانية اللامركزية جغرافياً [٣٧]. إلاّ أن العمليات الميدانية التي من هذا النوع قد تصبح مفيدة باعتبارها امتداداً لمرافق التعميم التابعة للوكالة الإحصائية، وذلك إضافة إلى أدائها لوظائفها التقليدية.

١٦٢ – التغيُّرات التكنولوجية تُقيِّد الوكالة الإحصائية بطرق أخرى. إذ تتحول منظمات الأعمال سريعاً من الطرائق الوطنية إلى الطرائق الإقليمية، بل إلى الطرائق العالمية. وتكنولوجيات الاتصال والنقل تيسِّر التحكم الشديد واتخاذ القرارات بشكل مدروس، وهذان أمران يمكن مواصلتهما عليه بصرف النظر عن النطاق الجغرافي للمشروع (بقطاع الأعمال). إلاّ أن الأساس القانوني للوكالة الإحصائية لا يزال إلى حدٍ بعيد جداً مُقيَّداً بالحدود السياسية، إذ لا يمكن للوكالة أن تعمل خارج حدودها الوطنية، بصرف النظر عن مدى مشروعيتها داخل الوطن وعن أهمية المعلومات لجمهورها الحكومي.

١٦٣ – تخلق التغيُّرات الحادثة في البيئة والمعدات والدراية الفنية احتياجات جديدة، تملي بالتالي تغييرات في جدول أعمال الوكالة الإحصائية وسياساتها وهيكلها التنظيمي. والفقرات التالية تتناول بعض الخصائص المميزة للطلب على النواتج الإحصائية من جانب مختلف جماهيرها.

ألف – احتياجات الحكومة

١٦٤ – إن الإحصاء، بحكم طابعه بالذات، موضع اهتمام خاص من قِبَل الحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى الوكالات الإحصائية الرسمية التمويل أساساً من الحكومة المركزية، وإن كانت هناك استثناءات. وعلى سبيل المثال، هناك حالات تُستكمَل فيها مساهمة الحكومة في ميزانية الوكالة الإحصائية بعائدات بيع السلع والخدمات لكافة المستعمِلين، ومن بينهم القطاع الخاص. وهناك أيضاً حالات تكتسب فيها الإحصاءات التي تعدها الوكالات البحثية التابعة للقطاع الخاص على مدى فترة طويلة مكانة شبه رسمية. إلاّ أن الحصة الأكبر من الميزانية تقدمها الخزانة الوطنية، في معظم البلدان، وتعززها أحياناً منح من الوكالات الدولية.

١٦٥ – قد تحاول الحكومة، بوصفها مصدر التمويل، التأثير على أنشطة الوكالة الإحصائية. وهذا التأثير يمكن أن يكون بنَّاءً عندما يساعد على تحديد الأنشطة ذات الأولوية. وعلى النقيض من ذلك، فإنه قد يكون ضاراً عندما يستهدف تأخير إعلان رقم حيوي، أو تعديل رقم، أو تحدي تغيير في التعاريف أو الأساليب. وقد رأينا بالفعل الأسباب التي تجعل النوع الأخير من الأنشطة ضاراً. وهذا الفصل يدرس الأنشطة الإيجابية.

١٦٦ – لا يجري التعبير في العادة عن احتياجات الحكومة، شأنها شأن معظم احتياجات المستعملين المحتملين، بطريقة تفيد في جمع البيانات الفوري. وهذه الاحتياجات تنقسم إلى فئتين، هما: الاحتياجات التي تتطلب مشاهدات دورية لنفس المتغيِّر والاحتياجات التي تتطلب جمع المعلومات لغرض مخصص. وعلى سبيل المثال، تلزم

المشاهدات الدورية للكشف عن التغيُّر في متوسط أسعار الاستهلاك من أسبوع إلى آخر أو شهر إلى آخر أو فصل إلى آخر، وذلك لإقامة الدليل على سلامة منظور جارٍ متعلق بالضغوط التضخمية؛ وعن الصلة بين الإيرادات الآتية من البلدان الأخرى والمدفوعات المسددة إليها في حالة نفاد ما لدى الخزانة من أصول أجنبية؛ وعن عدد التلاميذ المتوقع قيدهم سنوياً في المدارس بالجهات الصغيرة داخل مناطق كبرى معيَّنة، لضمان وفاء المعروض من حيِّز الفصول الدراسية ومن المدرسين بالطلب. وهذه الاحتياجات يلبيها النشر الدوري للإحصاءات ذات الخصائص المعروفة القابلة للوصف، التي من قبيل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، والميزان التجاري وميزان المدفوعات مع بقية العالم فيما يختص بالسلع والخدمات، والإسقاطات السكانية المقسمة حسب النوع والسن والجهة. وهناك في غالبية البلدان وسطاء [٣٨] يفسرون الإحصاءات الجارية على ضوء الإحصاءات المبوَّبة من قبل ويبلغون صانعي القرار بالتغييرات التي قد تستلزم الانتباه.

١٦٧ - في بعض الحالات، تحتاج الحكومة إلى معلومات إحصائية مخصصة لكي تشرح جذور مشكلة معيَّنة. وهذا الوضع يتعقد عندما لا توجد مصطلحات قياس مكيَّفة حسب طبيعة المشكلة أو الإجابات المتوقعة. ومن أمثلة المشكلات التي من هذا القبيل: ما إذا كان حجم التهرب من ضريبة القيمة المضافة يتزايد على ما يبدو؛ وما إذا كان حجم الاقتصاد السري آخذاً في التزايد؛ وما إذا كانت السياسات الجارية المتعلقة بالسَّجْن تستفيد من الموارد على أفضل نحو لتحقيق الأهداف المعلنَة؛ وما إذا كان هناك في جداول المرتبات الجارية تمييز ضد المرأة. وفي الحالات التي من هذا القبيل، قد تكون طبيعة الأدلة ذاتها عرضة للتفسير والنقاش. ومن الواضح أن ترجمة الاحتياجات المعلوماتية للمستعملين إلى جمع أو إعادة ترتيب للبيانات، يحدثان لاحقاً، هي عملية معقدة.

١٦٨ - بعض المشكلات تستمر بصرف النظر عن الزمان أو المكان أو أسلوب الحكم أو عن هيكل النظام السياسي. فقد شاع التساؤل، حتى قبل ألفي سنة مضت، عن "عدد من بلغوا سن الخدمة العسكرية." وكان هناك في المملكة المتحدة ولفترة طويلة سؤال تقليدي عن "الوزن الكلي للغذاء المتاح لسكان الجزر البريطانية"، وهو سؤال ظل حتى فترة قصيرة يشغل بال الكثيرين من وزراء ذلك البلد. وهناك مشكلات أخرى جديدة تماماً نتجت عن الابتكار التكنولوجي وعن التغيير في انتظام العوامل الاقتصادية على سبيل الاستجابة للتقنيات الجديدة. وهذه المشكلات تضغط هي الأخرى على الوكالات الإحصائية، لا لأجل جمع المعلومات الجديدة فحسب بل ولأجل إعادة تنظيم البيانات الإحصائية في النهاية أيضاً.

١ - وزارات المالية

١٦٩ - إن احتياجات وزارات المالية قديمة العهد، حتى إن تغير الشكل الذي ينبغي أن تقدَّم به البيانات كلما حدث تقدم في علم الاقتصاد أو في المحاسبة. وتتراوح احتياجات تلك الوزارات بين قياس ثروة البلد وتحقيق التوازن في دفاتر حسابات الدولة وتجنيب الموارد لصالح الأجيال المقبلة.

١٧٠ - تسعى وزارات المالية إلى التيقن مما إذا كان هناك عدم توازن بين أوجه استعمال الموارد وإمكانيات استعمالها، وإلى معرفة التأثير الذي يمكن أن يحدثه عدم التوازن هذا. ومما له أهمية خاصة حالات عدم التوازن التي تؤثر على سوق العمل، الأمر الذي يطرح التساؤلات بشأن عدد العمال اللازم للحفاظ على مستوى الإنتاج الجاري.

١٧١ - لا بد لوزارات المالية أن تعرف كيف تتفاعل التغيرات الحادثة في الكميات والأسعار لكي تغيِّر القيمة. وإلى حد ما، فإن تلك الوزارات تهتم بالإحصاءات التي تتصل بالمتغيِّرات السريعة التغيُّر، التي من قبيل الطلب، أكثر من اهتمامها بجانب الطلب في الموازنة العامة. ولهذا السبب، فإن من المألوف أن تتركَّز أسئلتها حول مسلك تجميعات الطلب الرئيسية، وهي: المستهلكون، ومدى الثقة التي يبدونها في السوق، والحصة التي يميلون إلى ادخارها من دخولهم؛ والمستثمرون والهياكل والمعدات التي يودون اقتناءها؛ وشركات الأعمال الموجودة بالخارج وما تبديه من رغبة في شراء السلع والخدمات المنتجة على الصعيد الوطني. أما الوزارات الأخرى، فإنها تبدي اهتماماً أكثر بدراسة جانب العرض في الموازنة.

٢ - الوزارات الأخرى

١٧٢ - هذه تسمى الوزارات الرأسية (ونماذجها الأكثر شيوعاً هي وزارات الزراعة، والمناجم، والطاقة، والنقل، والاتصالات)، وهي تحتاج إلى معرفة حجم جمهور كل منها. وبالإضافة إلى بعض المعلومات الأساسية المتعلقة بالإنتاج وهيكله، التي من قبيل المعلومات المتعلقة بالعمالة ومعدلات عائد رأس المال المستثمر، فإن لكل وزارة مجموعة اهتمامات فريدة تتصل بقطاعها. وعلى سبيل المثال، تميل وزارات الزراعة إلى الاهتمام على نحو بتحسين التنبؤ بالمحاصيل ومعرفة الآثار البيئية لمبيدات الأعشاب ومبيدات الفطريات؛ بينما تعنى وزارات النقل بسلامة الطرق وأحوال السكك الحديدية وقاطراتها ومعداتها وكفاية المطارات؛ وهلم جراً. وفي بعض الأحيان، تعجل الاهتمامات الخاصة لهذه الوزارات بالتنظيم التفصيلي لقطاع كل منها [٣٩]. وبالتأكيد، فإن هذا ما برح يمثل حال النقل البري والنقل الجوي في عدد من البلدان، رغم أن شعار بعض هذه الوزارات في الفترة الممتدة من السنوات العشر إلى العشرين الماضية كان "التحرر من القواعد المنظمة [٤٠]".

١٧٣ - لقد أصبحت وزارات الطاقة شديدة الأهمية في السنوات الأخيرة، وهي موجودة في كل من البلدان المنتِجَة والبلدان المستعمِلة المعتمدة على غيرها. وما يهم تلك الوزارات أساساً هو أن تعد الوكالة الإحصائية موازنة جارية للعرض والطلب في مجال الطاقة تسمح بالتعرُّف على البدائل وأوجه العجز والاحتياجات من الواردات وغير ذلك من الشواغل. وتسعى الوزارات جاهدة لكي تكفل، على سبيل المثال، عدم نضوب ثروات البلد الطبيعية بأسرع

مما يلـزم وحدوث عمليـات التنقيب والحفر في بيئة يسـودها النظام، واسـتناد البدائـل الوقوديـة إلى أسـعار الصـرف الصحيحـة. وهذه الوزارات، شأنها شأن الوزارات السالفة الذكر، لا تود مجرد مواكبة أي تطـورات متعلقة بحجم جماهيرها وبمواردهم بل تطلب أيضاً معلومات من النوع الذي لا يتوافر إلاّ لدى المتخصصين.

١٧٤ - وزارات العمـل تُعرف بأسماء متنوعـة، من قبيل وزارة العمالـة أو وزارة الموارد البشـرية. واهتماماتها تشـمل ظروف القوى العاملة؛ ومدى سـهولة اشـتغال هـذه القوى بالمهـن المربحة؛ والأجر المنصف للقوى العاملة؛ وسلامة أماكن العمل؛ وتوافر مرافق التدريب المناسـبة للمسـتخدَمين الذيـن لم تعـد مهاراتهم مطلوبـة ولمن باتت مهاراتهم غير متوافرة بما يكفي بالنسـبة إلى الطلب الناشئ؛ واكتشاف الحواجـز الحائلة دون التنقل الجغرافي حيث توجد اختلالات جغرافية، وليست عامة، في العرض والطلب.

١٧٥ - هناك وزارات متقاطعة (أو أجزاء من وزارات متقاطعة في بعـض الأحيان)، من أمثلتها وزارات الرياضة والثقافة والسـياحة. واهتمامهـا الرئيسـي موجَّه إلى تقييم القطاع الذي تتحمل مسـؤولية تعزيـزه (أو تنظيمـه) وإلى تحديـد سماته الفريدة لكي يتسـنى تخصيص الموارد له بكفاءة.

١٧٦ - الشائع أن تكون وزارات الصحة والتعليم أكبر الوزارات الخدمية، وتشمل ولاياتها كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص. ويمثل الترخيـص والتنظيـم، أو أي منهما، الجزء المرهق مـن العمل الروتيني لتلك الوزارات، إذ يتطلب قدراً كبيراً من المعلومات الكمِّية التفصيلية. وفضلاً عن ذلك، فإن من المعتاد أن تترابط سلطة تلك الوزارات، التي هي جزء من الحكومة المركزية، مع السـلطات الحكومية في مستويات أخـرى [٤١]. ولأن هذه الـوزارات تتولى مهاماً تنظيميـة، فإن عملياتها الإداريـة تولِّد فيضاً من المعلومـات التفصيلية. وبصورة مطَّردة، باتت الاحتياجـات المعلوماتية لتلك الوزارات خاضعة لمفهوم الفعالية، الذي يتطلب قياس نتائج سياساتها وتصرفاتها. والسجلات الإدارية غير كافية لقيـاس النتائج. ولذلك، تفضي الأسـئلة المتعلقـة بالفعالية إلى طلبات لتكميل السـجلات الإدارية بمعلومات إحصائية متولدة بشـكل حرفي إطار عمل تحليلي.

١٧٧ - نظراً لأن الحكومة مسؤولة عن الحصة الكبرى في مجال توفير الخدمات التعليمية ببلدان عديدة، تُطرح تساؤلات بشأن الكفاءة والمساءلة العامة. ومن هذه الأسئلة: ما هو مقدار التكلفة التي يتحملها المجتمع لتوفير التعليم المجاني لكافة الصغار حتى سـن الخامسـة عشر؟ وكيـف تُعـوَّض التكاليف؟ وهل تكفـي المرافق الماديـة، أم أن هناك حالـة مـن عدم العدالة في توفـير الخدمة؟ وهل تكفل نِسَـب المعلمين إلى التلاميذ اسـتعمال الموارد المخصصة للتعليم اسـتعمالاً فعَّالاً؟ وهل يُحتمل أن تظل كذلك بالنظر إلى عمر القوى العاملة والنمو السكاني؟ وهل توجد لتدريب المعلمين مرافق كافية لضمان الحفاظ على نِسَـب المعلمين إلى التلاميذ القائمة؟

١٧٨ - تُطرَح تسـاؤلات مماثلة في قطاع الصحة: فهل الإنفاق الهامشـي على أسِرَّة المستشفيات الإضافية أكثر فعالية من الإنفاق على تحسـين الرعايـة المنزلية إذا كان الهدف هـو تخفيف الألم إلى أدنى حد ممكـن؟ وبصفة عامة، لا بـد أن تقاوم الـوكالات الإحصائية الإغراء الذي يدعوها إلى تجميع معلومات مفهومة يسهل إحصاؤها وإن كانت غير مهمة من زاوية السياسـات العامة ومن وجهة نظر صُنَّاع القرار. والأحرى أن تسـتنبط الوكالات أسـاليب وتقنيات تسمح لها بمعالجة المشـكلة الأصعب المتمثلة في قيـاس النتائج. وفي حالة الصحة والتعليم والعلـوم، ليس هناك طول محدَّد لفترة المشـاهدة السـابقة على إمكان تقييم النتائج. وأخيراً، فإن السؤال الأهم على الإطلاق الذي لم يوجد له جواب حاسم حتى الآن هو: هل يتكافأ الاستثمار العام الهامشي في مجال الصحة (أو التعليم، أو البحث العلمي، أو ما إلى ذلك)، في ضوء النتائج المرصودة، مع العائد المتوقع منه؟

١٧٩ - لقـد بات واضحاً للكافة أن مسـألة الفعالية هي القوة الدافعة إلى التمـاس المعلومات. وينبغي للمكتب الإحصائي الوطني أن يعمـل، مع مراعـاة الصعوبـات الكامنة في قيـاس الفعالية دون وضع افتراضات مثيرة للجدال الشـديد، على إقامة شـراكة وثيقة مع علماء اقتصـاد الصحة، ومديري المدارس، وعلمـاء الجريمة، وعلماء الطبيعة. وينبغـي أن تسـتهدف هـذه الشـراكة المعاونـة على إيضـاح حدود المعلومـات المتاحـة في هذه المجـالات والتقدُّم الذي يمكـن أن تحرزه الوكالة الإحصائية.

٣ - تنظيم الصلات وإقامتها

١٨٠ - مـن أهـم ما تُعنى بـه كل وزارة من الـوزارات، مهما صغرت ولايتها، وجود نواة أساسية من المعلومات العامة. وهذه النواة تختلف عن عدد من الأسـئلة المتخصصة التي يجيب عليها الأخصائيون بدرجـة كفاءة أعلى. وينبغي أن تكفل الوكالة الإحصائية وجود أكفأ الترتيبـات لجمع المعلومات الأساسـية، وأن تكفل للـوزارات إمكانية الاتصـال بالأخصائيين الذين سيشـتركون في الحوار المتعلق بالمجالات موضع الاهتمام الخاص (انظر الشكل ٢).

١٨١ - من الأمور الجوهرية إيجاد السـبل الـتي تكفل الارتباط الكافي بمحللي السياسـات العامـة في الوزارات المتخصصة عملاً على: (أ) التنبؤ بنوع المشـكلات التي يحتمل أن تنشـأ بعد عدة سـنوات من اللحظـة الراهنـة؛ (ب) التنبؤ بجزء الطلب الجـاري، المُلبَّي فعلاً بفضل المعلومـات المخصصة المقدمة من الوكالـة الإحصائية، الذي يحتمل أن يصبح ملمحاً ثابتاً في المسـتقبل القريـب؛ (ج) إجراء حوار مع خبراء الـوزارة ذوي الصلـة بالموضوع؛ (د) اسـتكمال الإحصـاءات ذات الأغراض العامة بمعلومات أكثر تخصصاً.

الشكل ٢ – مخطط لوكالة إحصائية منظمة لجمع البيانات في مجالات متخصصة مختارة ولمعالجتها وتعميمها

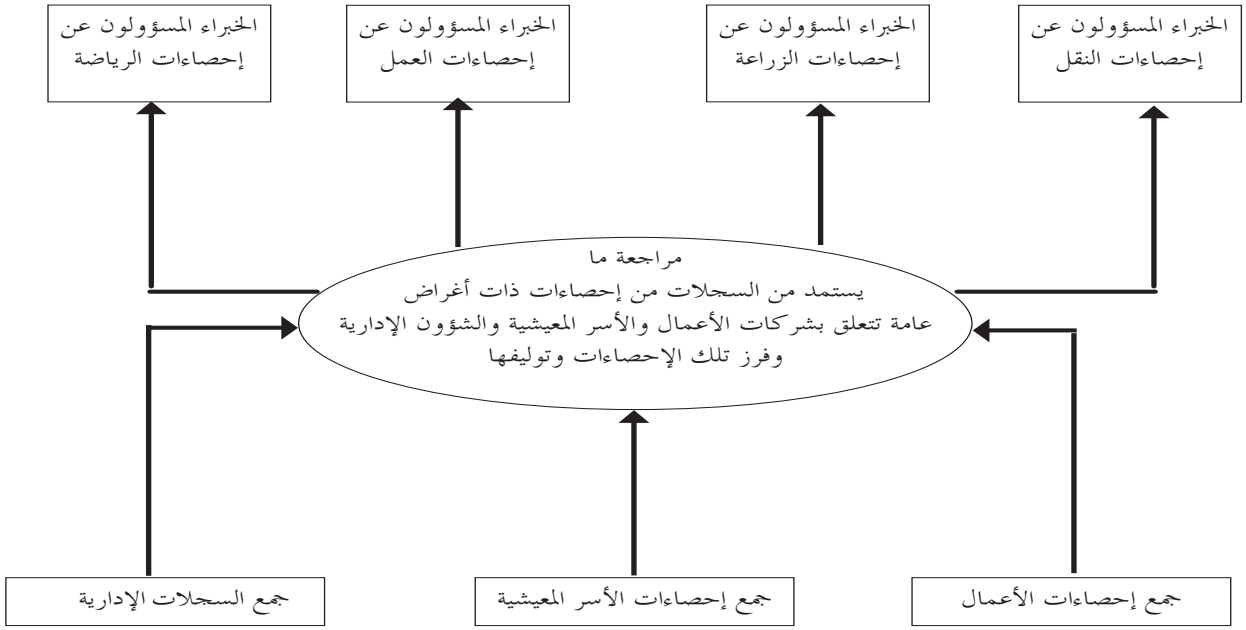

١٨٢ – المخطط التنظيمي المبيّن في الشكل ٢ يتسم بعمومية تكفي لجعله مناسباً لكل من الأنظمة اللامركزية والأنظمة المركزية. وفي حالة الأنظمة اللامركزية، قد يكون المربع المخصص لكل فئة من ''الخبراء'' مناظراً لخلية إحصائية (أو مكتب إحصائي) في وزارة منفصلة. وعلاوة على ذلك، قد تضطلع كل خلية من تلك الخلايا بأنشطتها متخذة لنفسها طريقة واحدة من الطرائق الأربع الممكنة التالية: أن تكون لديها قدرتها الذاتية على الجمع؛ أو بتكليف الوكالة الإحصائية المركزية بتنفيذ الجمع نيابة عنها؛ أو بإضافة الاحتياجات الإحصائية إلى مهام الوزارة المتعلقة بجمع السجلات الإدارية وفصل المعلومات الإحصائية عن المعلومات العامة عند جمع السجلات؛ أو بالتعاقد مع طرف ثالث يتولى عمليات الجمع [٤٢].

١٨٣ – في حالة النظام المركزي، فإن كل مربع مخصص لـ ''الخبراء'' يناظِر وحدة تنظيمية داخل الوكالة الإحصائية المركزية. وهذه الوحدة قد تكون مسؤولة عن الاتصال أو الحوار، أو ربما تؤدي وظيفة استشارية أو تحقق هدفاً آخر يناظر وزارة معيَّنة أو مجمع مؤسسات يجمعها اهتمام مشترك. وتشمل الخصائص الأساسية لكل خلية ما يلي:

- القدرة على التنبؤ بالاحتياجات وفهم طبيعتها وآثارها الإحصائية المترتبة عليها؛
- معرفة المعلومات المتاحة وسُبُل استكمالها، لكي يتسنى إنشاء قاعدة بيانات قادرة على تلبية الاحتياجات الجارية والمقبلة؛
- إمكانية الاطلاع على المعلومات الموجودة – وعلى السجلات الإفرادية إذا لزم الأمر – لضمان المضاهاة السليمة والربط بين السجلات؛
- قدرة الجمع المباشر أو غير المباشر اللازمة لإضافة المعلومات المتخصصة إلى قاعدة البيانات الموجودة.

١٨٤ – لقد بيَّنت الخبرة أن تلبية الاشتراط الثالث يمكن أن تطرح مشكلات دقيقة، وإن لم تكن بالضرورة مستعصية، تتعلق بانتهاك خصوصية فرادى المواطنين. وبعض هذه المشكلات يرتبط كلياً بشرعية الاطلاع على السجلات الإفرادية. وبافتراض التغلب على الحواجز القانونية، هناك مشكلات أخرى أكثر مدعاة للجدال، لأنها تتعلق بالانتهاك الفعلي للخصوصية، مما قد يستلزم وجود مؤسسات خاصة للرقابة والتنظيم.

٤ – الحكم الإقليمي والحكم المحلي

١٨٥ – تماثل المشكلات المتعلقة بالتفاعل بين الوكالات الإحصائية والسلطات الإقليمية المشكلات المتعلقة بالتفاعل مع الوزارات؛ إذ تخترق الأخيرة المجالات المواضيعية، بينما تخترق الأولى الجغرافيا. وهذا تبسيط لمشكلة تقييم وتلبية الاحتياجات المعلوماتية لمستويات الحكم الأخرى. ويكشف البحث المسهب للمشكلة عن مسائل تتعلق بمشكلات الوصول إلى المسؤولين الذين يخدمون مختلف مستويات الحكم؛ وعن مسائل متصلة بالسياسة المركزية مقابل

السياسة الإقليمية؛ وعن مسائل دستورية قد تقيم حواجز منيعة تحول دون الاتصال ودون إمكانية الوصول.

١٨٦ - غالباً ما يطلب المسؤولون عن الحكم الإقليمي نسخة صغيرة مما أُنجز على الصعيد الوطني. وهكذا، فإنه إذا أعدت الوكالة الوطنية الحسابات القومية أو جدولاً قياسياً لأسعار الاستهلاك أو معلومات أخرى بات محتملاً أن يُطلب منها، لأجل إرضاء السلطات الإقليمية، تقديم كل ذلك، الذي لا يتجاوز نطاقه المنطقة وإن يكن شاملاً قدر الإمكان.

١٨٧ - الأمر الأكثر واقعية أن تكون احتياجات السلطات الإقليمية والمحلية تابعة لاحتياجات جهاز الحكومة. وهكذا، فإن هذه الكيانات مجتمعة تكون، بصرف النظر عن حجمها، مهتمة بعدد الناس الذين يعيشون (أو الأسر المعيشية أو الأسر التي تعيش) تحت ولايتها؛ والخصائص الديمغرافية وخصائص الدخل المميزة لهذا المجتمع؛ وحالة العمالة؛ وظروف الإسكان؛ بل ويحتمل أن تهتم أيضاً بالخصائص الصحية والتعليمية. والمعلومات التي من هذا القبيل تجعل التخطيط ممكناً على الصعيد المحلي [٤٣].

١٨٨ - في معظم البلدان ذات الدساتير الاتحادية، تكون لكل ولاية (أو مقاطعة، أو منطقة مستقلة ذاتياً) حكومة ذات اهتمامات محددة بوضوح، فضلاً عن مجموعة أخرى من الشواغل تترك، للمستوى الاتحادي بتوافق الآراء، ومنها على سبيل المثال التجارة والمدفوعات الخارجية التي لا يمكن إدارتها إلاّ على الصعيد الوطني.

١٨٩ - المشكلة المطروحة على الوكالة الإحصائية المركزية هي كيفية القيام، دون المخاطرة بالموثوقية أو الإحكام، بتلبية الاحتياجات المعلوماتية للمناطق الجغرافية الأصغر كثيراً من البلد. وتستجيب البلدان المختلفة لهذا التحدي بطرائق مختلفة. وعلى سبيل المثال، يمثل جوهر الإحصاء الوطني في بعض البلدان مجموع التقديرات الإحصائية التي تضعها مكاتب كل منطقة من مناطقها المحددة سياسياً، باستثناء التقديرات المتعلقة بالمسائل التي تمثل بوضوح شاغلاً اتحادياً. وفي بلدان أخرى، يجري التوصل إلى تفاهم توافق الوكالة الإحصائية الوطنية بمقتضاه على تزويد المكاتب المحلية بإحصاءات أساسية متكافئة الميزات [٤٤] تغطي كل مجال مواضيعي، على أن تُستكمل بالمعلومات التي تجمعها كل وكالة إحصائية محلية.

١٩٠ - بينما تنطوي المناقشات مع الوزارات المتخصصة على اجتماعات تُعقد غالباً مع الخبراء، يرجَّح أن تكون المناقشات مع السلطات المحلية أو الإقليمية موجَّهة لخدمة السياسات العامة وأن يشارك فيها كبير الإحصائيين. والسبب في هذا بسيط. إذ أن معظم الوكالات الإحصائية مجهزة على نحو يسمح لها بالاستفادة الفعَّالة من التعدادات التي تجري على الصعيد المحلي (وهذا هو غرضها المألوف)، ولكن هذه الوكالات ليست في وضع يسمح لها بأن تقدم على الصعيد المحلي طائفة كبيرة من البيانات الموثوقة غير المتصلة بالتعداد. والمعاينة الزائدة الواسعة النطاق الشاملة لشركات الأعمال والأسر المعيشية، التي يُقصد بها تلبية احتياجات معينة للسلطات الإقليمية، تستنفد ميزانيات الوكالات المركزية كما تستنفد، وربما كان هذا هو الأهم، الرصيد الباقي من مودة المجيبين.

١٩١ - جزء من الحوار بين الوكالات الإحصائية المركزية والحكومات الإقليمية والمحلية يحدد المعلومات الإحصائية المفيدة التي يمكن استخلاصها من السجلات الإدارية الموجودة، كما يحدد طرائق إقناع جامعي السجلات الإدارية بمراعاة الاحتياجات الإقليمية الممكنة. وفي الحالات التي يمكن فيها الاطلاع على هذه السجلات، يكون شمولها في العادة مناسباً للمناطق الصغيرة. وإذا قُدِّر النجاح لهذا الحوار، فإن نتيجته تكون مزيجاً من التقديرات الإحصائية الوطنية والتقديرات الإحصائية الإقليمية مقترنة بمعلومات جهوية محلية مستمدة من السجلات الإدارية.

١٩٢ - إدارة احتياجات الوكالات الحكومية - المحلية منها والإقليمية والمتخصصة - أمر يتطلب كثيراً من الدقة. وقد يخطئ كبير الإحصائيين إذا ابتعد أكثر من اللازم عن المراكز التي تُشكَّل فيها الاحتياجات أو إذا تسرَّع في خلق سوابق لا تسمح ميزانية وكالته بتعميمها، أو إذا لم يكن ودوداً بالقدر الكافي. ويمكن أن تؤدي محصلة هذه الأخطاء إلى إيجاد وكالات بديلة تقوم بجمع البيانات، الأمر الذي يزيد كثيراً من صعوبة التنسيق العام.

١٩٣ - لذلك، فإن خير نصيحة توجَّه إلى كبير الإحصائيين هي إقامة اتصالات دائمة مع المستعملين المحتملين في القطاع العام لكي يتابع أولاً بأول طريقة تطور الاحتياجات وجودة الخدمات التي تقدمها الوكالة. وستملي الشواغل المتعلقة بالكفاءة الشكل الذي ستكون عليه تلك الاتصالات ومستوى الاتصالات المحدد. وفي نهاية الأمر، سيتعين على كبير الأخصائيين أن يرسم سياسة تتضمن عدداً من العناصر الضرورية، هي:

- الإحصاءات التي تُعد على الصعيد الوطني وإن رافقتها تقسيمات إقليمية؛
- سُبل ضمان موثوقية الإحصاءات الإقليمية [٤٥]؛
- شروط إمكان الوصول إلى قاعدة البيانات الإقليمية؛
- تقديم الدعم للوكالات الإقليمية التي تود أن تستكمل قواعد بياناتها بموارد متاحة على الصعيد الوطني؛
- مشاورات بشأن التصنيفات الجغرافية.

١٩٤ - ينبغي أن يبقي كبير الإحصائيين خطوط الاتصال مفتوحة مع الهيئات المحلية والإقليمية في كل الأوقات وأن يمنح السلطة لشخص يحظى بثقته التامة. وهناك حالات قليلة، يمكن أن تتصاعد بسرعة لتمثل سوء تفاهم بين المركز والمحيط الخارجي، تتصاعد فيها الاتهامات المتبادلة بسبب العجز عن التواصل الصريح.

١٩٥ - بصفة عامة، فإن السماح لممثلي هيئات المحيط الخارجي برؤية الوكالة الإحصائية من الداخل يمثل أفضل طريقة ممكنة

لبيان القيود الكامنة فيها. ولذا، قد يكون من المستصوب أن ترعى الوكالة المركزية متدربين من المنظمات الإقليمية. وإذا انعدمت روح الجماعة بين الإحصائيين، يمكن اتخاذ تدابير بديلة من أجل إيجاد مثل هذه الروح. وفي نهاية الأمر، قد يتبين أن إنشاء جماعة وطنية من الإحصائيين تربط بين أعضائها المصالح المهنية المشتركة (مثلاً بإنشاء رابطة مهنية تعترف بالمكانة المهنية بصرف النظر عن مستوى الحكومة) هو أداة للحفاظ على الانسجام بين المركز والمناطق تفوق في فعاليتها اتخاذ التدابير التنظيمية الصرفة.

باء – احتياجات الجمهور

١ – المجتمع بصفة عامة

١٩٦ – يرقب الجمهور بعناية الإحصاءات الدورية التي من قبيل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ومعدل البطالة، فضلاً عن الأداء الاقتصادي العام. وينبغي أن تكون الوكالة الإحصائية قادرة على معالجة هذه الشواغل. وفي الوقت نفسه، ينبغي لها أن تستفيد من اهتمام الجمهور المستمر وأن تكفل ارتباط اسمها تلقائياً بنشر البيانات التي يهتم بها الجمهور أكثر من سواها. كما ينبغي للوكالة الإحصائية أن تسعى جاهدة إلى زرع الثقة من خلال جهودها الهادفة إلى بلوغ الحد الأقصى لجودة هذه القياسات الرئيسية.

١٩٧ – للجمهور أيضاً احتياجات ليست جوهرية أو دائمة أو محدَّدة. وتكمن الصعوبة في كون هذه الاحتياجات أوَّلية وفي احتمال تفجر اهتمام معين في أية لحظة كردّ فعل لحالة معيَّنة، غالباً ما تكون حدثاً غير متوقع أو حدثاً ينذر بالخطر (مثال ذلك: ما هي قيمة المساكن التي دمَّرها إعصار الأسبوع الماضي؟ وما حجم المدخرات التي أهدرتها آخر موجة تضخم؟ وما عدد المهاجرين غير الشرعيين في مدينة بعينها؟ وما هو حجم الاقتصاد السري؟). ومن الطرائق المتبعة لمعالجة هذه الشواغل بصورة مباشرة الاحتفاظ بقدرة صغيرة على إجراء الدراسات الاستقصائية المحددة الغرض، تتميز بخاصية التحوُّل السريع.

٢ – المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية

١٩٨ – يُعد إدخال الإحصاء في المناهج المدرسية من الوسائل المتبعة لزرع الاحترام للمعلومات الكمية والتحليل الكمي. ولدى المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية على السواء طائفة متنوعة من الدورات الدراسية التي يؤدي فيها الإحصاء دوراً ملحوظاً. وفيما يلي أمثلة على الأسئلة الأساسية التي تبدو في المناهج الدراسية في مدارس عديدة بالمرحلتين الابتدائية والثانوية: ما هي الكثافة السكانية؟ كم عدد من يعيشون داخل حدود البلد؟ ما مدى ثرائهم؟ ماذا يفعلون في أوقات فراغهم؟ كيف يُوظّفون؟ كم عدد فقرائهم الذين يحتاجون إلى العون؟ هل بمقدورهم الاستفادة من المرافق التعليمية والصحية؟

١٩٩ – تختلف أسماء الدورات الدراسية ذات الصلة من بلد إلى آخر، ولكن الموضوع أكثر اتساقاً مما يوحي المصطلح. ولدى وكالات إحصائية عديدة برنامج خاص لدعم مبادرات النظام التعليمي الرامية إلى تعزيز استعمال البيانات الكمية في مرحلة مبكرة [٤٦]. ففي بولندا، توجد مسابقة ناشطة في المدارس الثانوية لاختيار أفضل مقال تُستعمَل فيه الإحصاءات الرسمية استعمالاً مكثفاً. وفي بلدان أخرى، تُمنح المدارس إمكانية الاتصال بقاعدة البيانات الوطنية التابعة للوكالة الإحصائية.

٣ – الصحافة

٢٠٠ – تؤدي الصحافة وغيرها من وسائط الاتصال الجماهيري دور الوسيط الخاص في عملية نقل المعلومات الإحصائية، سواءً كانت موضع اهتمام وطني أو محلي. ولهذا السبب، تعتبَر الوكالة الإحصائية مسؤولة لا عن مجرد ضمان وصول المعلومات المناسبة إلى الأيدي المناسبة في الوقت المناسب فحسب، بل مسؤولة أيضاً عن صحة توصيفها وعن نقلها بالشكل المناسب إلى من يحتاجون إليها أكثر من غيرهم.

٢٠١ – ليس ثمة وكالة إحصائية لديها من الصلاحيات ما يكفل، على سبيل المثال، لكل من تتأثر حياتهم بتغيير في مستوى أسعار الاستهلاك المقاس أن يدركوا تلك الحقيقة بمجرد الرجوع إلى نشرة إحصائية. وحتى البلدان التي يُحسب فيها عدد السكان بعشرات الملايين، نادراً ما تُنشَر فيها النشرات الإحصائية بكميات تزيد على بضعة آلاف (باستثناء ممكن يتمثل في منشور محترم للمناسبات وحدها، يجوز إصداره بكميات تعادل متوسط التوزيع مرتين أو ثلاث مرات).

٢٠٢ – لهذه الأسباب، سيتعين على الوكالة أن تعتمد على الصحافة لتضمن وصول الأنباء الإحصائية إلى كافة الأطراف المهتمة بالأمر. وهذا يخلق تحديات عديدة، يتعين التصدي لها من خلال منظمة اتصال، هي كما يلي:

- ضمان إلمام كافة الصحف والمجلات ومحطات التلفزيون والإذاعة بأحدث المعلومات الإحصائية في الوقت المناسب؛
- ضمان استجابة المكتب الإحصائي، حتى في غير ساعات العمل المعتادة، للمواعيد المحددة لطباعة الصحف؛
- تقديم أحدث الأرقام مشفوعة بالقدر اللازم من الإيضاح لكي تكون التقارير الصحفية متوازنة ودقيقة؛
- القيام باستعراض دوري، مع الصحافة، يتناول الترتيبات المتخذة لضمان كفاءة التعميم؛
- بذل كافة الجهود الممكنة لعرض الأنباء الإحصائية بطريقة تقلل إلى أدنى حدٍ ممكن من سوء التفسير وتعزز الوضوح؛
- عقد حلقات دراسية للصحفيين، لإلقاء الضوء على التقنيات التحليلية البسيطة المستخدَمة لتفسير البيانات الجارية وتقييمها.

المربع ٥ – تلوين الأنباء الإحصائية

ليس المقصود بهذا العنوان الإيحاء بعدم الصحة. إذ أن ضمان تفسير الأنباء تفسيراً صحيحاً لا يعني التلاعب بالآراء الذاتية التي تبديها الصحف، بل يعني ضرورة وعي الكافة بالأخطار الكامنة في التفسير. فعلى سبيل المثال، إذا حدث تصاعد ملحوظ في الواردات من اللُعب في تشرين الثاني/نوفمبر (في بلد تحتفل فيه نسبة كبيرة من السكان بعيد ميلاد السيد المسيح) لا يعد هذا بالضرورة نذير شؤم بالنسبة لميزان المدفوعات القومي. بل قد يعني أن متاجر بيع اللُعب في البلد تستعد لعيد الميلاد، وأن المقارنة المناسبة ليست المقارنة بالشهر السابق بل بنفس الشهر من السنة السابقة. وهذا هو الحال مع الأحداث الفريدة – التي من قبيل استئجار شركة الخطوط الجوية الوطنية لثلاث نفاثات عملاقة من طراز جامبو، أو آثار إضراب، أو كارثة طبيعية – التي قد تشوِّه الأرقام المتوقعة وتؤدي دوراً رئيسياً في تفسيرها.

الاعتراف بالفضل

ينبغي الاعتراف بفضل الوكالة الإحصائية عندما تُذاع الأنباء الإحصائية بعناوين بارزة. إذ غالباً ما تشير وسائط الإعلام الجماهيري إلى أشياء من قبيل: ''يدعي المسؤولون الحكوميون أن إنتاج الأسمنت في هذا الشهر يتجاوز التوقعات بدرجة كبيرة، مما يؤدي إلى توقعات متفائلة بالنسبة لصناعة التشييد ...''. ولا بد أن يكون من الأولويات تصحيح الخطأ المتمثل في إغفال ذكر الوكالة الإحصائية المسؤولة عن ذلك التقدير. والاعتراف بفضل الوكالة ليس من شأنه مجرد تذكير السكان بوجودها ودورها ومسؤولياتها بل إنه يعزز أيضاً سلطتها المتعلقة بإعلان الأرقام الرئيسية ويترك لدى المستعملين انطباعاً بأن لتلك الأرقام طابعاً خاصاً، هو طابع الموثوقية.

وقد اتخذ عدد من المكاتب الإحصائية ترتيبات دائمة لمواجهة هذه التحديات وبلوغ الحد الأقصى مما تمثله الصحافة من قيمة بالنسبة إلى الوكالة الإحصائية.

٢٠٣ – في معظم البلدان ومعظم الأنظمة السياسية، يمكن أن تُنتَخَب الحكومات وأن تجري المصادقة على توليها السلطة بناءً على وعود ممنوحة للناخبين. وتتراوح تلك الوعود بين وعود عامة (من قبيل ''سنجعل هذا البلد آمناً لأبنائنا'') ووعود شديدة التحديد (من قبيل ''سنبقي على معدل البطالة دون نسبة الـ ٥ في المائة''). ولا يمكن أن تحدث المساءلة السياسية في المثال الأخير إلاّ على ضوء مقياس موضوعي (إحصاءات رسمية) يُعلِم الرأي العام بما إذا كانت الحكومة قد وفت بوعدها أم لا. وفي هذه الحالة، يتشكل الرأي بإحدى طريقتين: إمّا أن يقرر الجمهور أن الحكومة قد أخلصت لبرنامجها الانتخابي أم لا، أما يقرر أن معيار القياس – أي الإحصاء الرسمي – غير موثوق به ومن ثم فإنه لا يؤثر في حكمه النهائي على أداء الحكومة. ويمكن أن تؤدي الصحافة دوراً إيجابياً في ضمان عدم تشويش موثوقية الإحصاءات على الحكم الصادر بشأن الأداء.

٢٠٤ – لقد اكتسبت وكالات إحصائية عديدة ثقة الجمهور بكلمتها وبضمانها المؤسسي. ومن الواضح أن هذه حالة مرتجاة في كل مؤسسة إحصائية. ونظراً لأن الصحافة يمكن أن تقوم في هذه المهمة بدور الحليف المهم، فإن الأمر يستحق إقامة اتصال معها.

جيم – احتياجات شركات الأعمال

٢٠٥ – إن كافة المستعملين بقطاع الأعمال لديهم في نهاية المطاف اهتمامات متماثلة بالمعلومات الكمية. والأسئلة الأساسية هي: كم عدد الموجود من شركات الأعمال المماثلة لشركتنا؟ وما هو حالها بالنسبة إلى حالنا؟ وما هي الاحتمالات بالنسبة إلى شركتنا وبالنسبة إلى الشركات التي تتسم بخصائص مماثلة لخصائص شركتنا؟ والاهتمامات الأخرى تعتبر في جوهرها تنويعات على هذه الأسئلة الأساسية.

٢٠٦ – لتقديم إجابة، ينبغي للوكالة الإحصائية أن تحدِّد أولاً معنى 'نا' (أي ضمير جماعة المتكلمين). ومن وجهة نظر الوكالة الإحصائية، لا بد أن يكون التعريف واسعاً قدر الإمكان، لكي يمكن استعمال أساليب المعاينة استعمالاً فعّالاً والتغلب على مشكلات الترميز الدقيق التي تبدو مستعصية. ومن وجهة نظر المستعمِل المحتَمَل، فإن ''نا'' ينبغي أن تُعرَّف تعريفاً ضيقاً قدر الإمكان، لمراعاة العدد الكبير من الخصائص الفردية المميِّزة لما تجري مقارنته.

٢٠٧ – متى تحدد نطاق 'نا'، بات التحدي التالي هو اختيار الخصائص التي يجب مقارنتها لتلبية مصالح شركات الأعمال. وبصفة مبدئية، فإن كافة المتغيرات الاقتصادية تمثل مواضيع ممكنة للمقارنة. ولذلك، تشمل أمثلة الخصائص الهامة عدد المستخدَمين لكل وحدة إيراد ولكل وحدة ربح؛ وهيكل التكاليف؛ وحجم السوق المقيس بعدد المستهلكين وبالإيراد الإجمالي؛ وتكوين السوق من حيث المشترين في الداخل والخارج؛ والعائد من رأس المال المستثمر، ومعدل الابتكار في المنتجات؛ والأسعار المحدَّدة.

٢٠٨ – المتغيِّران اللذان يثيران، ضمن هذه المتغيرات كلها، أكبر قدر من الاهتمام، في معظم تخصصات شركات الأعمال هما معدل تعديل الأسعار حسب أحوال الطلب العام والمحدد ومعدل تأثُّر منتجات الشركة وخدماتها بالابتكار التقني والتنظيمي [٤٧].

١ - شركات الأعمال الكبيرة

٢٠٩ - هناك درجة من التشابه بين مصالح شركات الأعمال الكبيرة ومصالح وزارة المالية وكل قطاع من قطاعاتها المتخصصة. ومن الواضح أنه في حالة توجُّه شركات الأعمال إلى الأسواق الوطنية وعملها في تخصصات متعددة تكون نقطة المقارنة المفيدة الوحيدة هي بقية الاقتصاد. وأسئلتها ستشابه أسئلة وزارة المالية، مع التشديد على هياكل تكلفة الأنشطة موضع الاهتمام الخاص؛ وهياكل تكلفة المنافسين في الخارج؛ والمعلومات المتعلقة بالحواجز القائمة أمام أنشطتها في الخارج (سواء كانت حواجز تعريفية أو غير تعريفية)؛ والمعلومات المالية المتعلقة بالاستثمار في الداخل والخارج.

٢١٠ - في بلدان عديدة، تمثل شركات الأعمال الكبيرة حصة كبيرة، على نحو غير متناسب، من الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك لا يمكن تجاهل احتياجاتها من المعلومات أو دِقَّة استجاباتها وسرعة تلك الاستجابات. ولهذا السبب، أنشأ عدد من الوكالات الإحصائية وحدات خاصة تقتصر وظيفتها على إدارة العلاقات مع شركات الأعمال الكبيرة. وليس مستغرباً أن تكون أولى الوكالات التي أنشأت وحدات من هذا القبيل موجودة في البلدان التي بها أشد تركُّز لشركات الأعمال الكبيرة. إلاّ أن العائد كان كبيراً بحيث سارت وكالات أخرى على نفس المنوال. وهناك الآن أمثلة لوحدات معنية بشركات الأعمال الكبيرة في المكاتب الإحصائية الكبيرة والصغيرة، وفي البلدان المتقدمة صناعياً، فضلاً عن البلدان الصناعية الناشئة.

٢١١ - لوحدة شركات الأعمال الكبيرة أدوار متعددة. ولذلك، فإنها تمثل استثناءً من قواعد التنظيم البسيطة في كافة مراحل عملية الإنتاج الإحصائي. ومسؤولياتها تشمل ما يلي:

- الاحتفاظ بسجل جارٍ يبين حدود شركات الأعمال الكبيرة وهياكلها (هذه الشركات تُغَيِّر شكلها بسرعة شديدة، ولذلك فإن ما تسجله التقارير في فترة ما قد لا يشبه كثيراً ما سُجِّل في الفترة السابقة)؛
- متابعة الممارسات المحاسبية لشركات الأعمال، لأجل التمييز بين سعر التحويلات الداخلية وسعر السوق المطلق؛
- القيام، خلال الاتصال بدوائر الأعمال المحدَّدة، بتقرير الأسئلة التي يمكن الإجابة عليها مباشرة باستعمال المعلومات المستمدة من الحسابات، والأسئلة التي يلزمها تقدير؛
- التيقُّن من أن كل شركة من شركات الأعمال مطالَبة بالإجابة على كل سؤال مرة واحدة فقط وأن الإجابة تُستعمَل في كافة قواعد البيانات التي تلزم المعلومات لأجلها؛
- الاتصال بإدارة الأبحاث في مؤسسة الأعمال بشأن احتياجاتها من المعلومات وأنسب وسيط لتزويدها بالبيانات؛
- القيام، من واقع المناقشات مع إدارة الأبحاث، بجمع معلومات عن نوايا شركة الأعمال المتعلقة بالابتكار والاستثمار وعمليات الاستحواذ في الخارج فضلاً عن الثقة العامة في السوق المحلية.

وكلما كبر حجم شركة الأعمال زادت كل مسؤولية من هذه المسؤوليات وضوحاً وتحديداً [٤٨].

٢ - شركات الأعمال الصغيرة

٢١٢ - تمثل تلبية الاحتياجات المعلوماتية لشركات الأعمال الصغيرة أكبر تحدٍ في مجال إحصاءات شركات الأعمال، وذلك لعدة أسباب. أولها، أنَّ نسبة الجهد المبذول للاستجابة للطلبات المقدمة من الحكومة للحصول على معلومات، تنظيمية وإحصائية على السواء، إلى الحجم الاقتصادي لشركات الأعمال الصغيرة تفوق كثيراً النسبة المناظرة فيما يختص بشركات الأعمال المتوسطة والكبيرة. وهذه النسبة من الكبر بحيث تكاد تضارع النسبة المتعلقة بالأسر المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى في حالة تحديد الحاجة إلى المعلومات تحديداً واضحاً تكون المواصفات عادة شديدة التفصيل - من حيث نشاط الشركة وموقعها والجهة التي تود أن تكون الشركة موضع مقارنة معها - لدرجة أن الوكالة الإحصائية تجد أن من الصعوبة بمكان تلبية هذه الطلبات بأي درجة موثوقية مقبولة مهنياً. ويتصل السبب الثالث بطبيعة احتياجات شركات الأعمال الصغيرة من المعلومات؛ وحتى إذا كان من المعتاد أن تتطلب تلك الشركات إحصاءات محدَّدة للغاية فإنها قد تتردد في تلبية كافة طلبات الحكومة من المعلومات التفصيلية لأن تخصيص ما يلزم من وقت وموارد من شأنه أن يزيد تكاليفها العامة زيادة كبيرة. وستجد الوكالة الإحصائية أن من الصعوبة بمكان تلبية احتياجات شركات الأعمال الصغيرة إذا لم تتوافر للوكالة إمكانية الاطلاع على السجلات الإدارية الرئيسية والقدرة على استعمالها للأغراض الإحصائية.

٢١٣ - رغم هذه المصاعب كلها، تتسم شركات الأعمال الصغيرة بأهمية لا تُنْكَر. فهي عديدة [٤٩]؛ وتؤدي دوراً رئيسياً في قطاع الخدمات؛ وتحظى على نطاق واسع بالتقدير لما تتسم به من ابتكار، لا سيما في الأنشطة الدينامية التي تميِّز الاقتصاد الحديث؛ وتؤدي، حسبما يرى بعض المحلِّلين، دوراً رئيسياً في تهيئة فرص العمل، لا سيما في المراحل الأولى من الانتعاش الدوري. ولهذه الأسباب، لا بد أن تؤثر رغباتها في برنامج التعميم الخاص بالوكالة الإحصائية.

٢١٤ - هناك جانبان تنطوي عليهما تلبية الاحتياجات المعلوماتية لشركات الأعمال الصغيرة، ويؤثران معاً في تنظيم الوكالة الإحصائية - هما جمع وتعميم المعومات ذاتها وتدريب مُستخدَمي شركات الأعمال الصغيرة على استعمال المعلومات لصالحها [٥٠]. ومن أهم الحواجز التي قد تحول دون بقاء شركات الأعمال الصغيرة تحقيق إمكانية الحصول على الائتمان بشروط محتملة، ولكي تفعل الشركات ذلك لا بد أن تبين حال تكاليفها وأرباحها الإجمالية بالمقارنة بتكاليف منافسيها وأرباحهم الإجمالية. ولذلك، فإن الاهتمام الرئيسي لتلك الشركات ليس المتوسطات والإجماليات بل توزيع النسب الرئيسية

المربع ٦ – نماذج السجلات الإدارية التي تستعمَل لإعداد إحصاءات شركات الأعمال الصغيرة

مهما يكن الأمر، فإن المستوى الرفيع للمعلومات المتعلقة بضريبة دخل الشركات يحد في معظم الأحوال من جدواها في مجال استخلاص إحصاءات شركات الأعمال الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات نمو الجهاز اللازم لتحصيل الضرائب المباشرة غير متكافئة، وبالتالي فهي لا تفيد سجلات ضريبة الدخل كثيراً في بلدان عديدة تحظى فيها أنشطة شركات الأعمال الصغيرة وعلاقاتها بالقطاع غير النظامي باهتمام خاص، حتى في حالة إتاحة إمكانية الاطلاع على السجلات.

وعلى العكس من ذلك، فإن الضرائب غير المباشرة تمثل في الواقع مصدراً عاماً للمعلومات. وفي السنوات الأخيرة، بذلت حكومات بلدان عديدة جهوداً خاصة لضمان فرض ضرائب من هذا القبيل، لا سيما ضرائب القيمة المضافة، ولإبلاغ بياناتها بأمانة إلى السلطات المختصة. كما بذلت تلك الحكومات جهوداً خاصة لضمان اكتمال سجلات الضمان الاجتماعي وإمكانية الاطلاع عليها. وبينما لا يفيد الاطلاع على هذه السجلات واستعمالها إلاّ في قياس قطاعات الاقتصاد المنظمة وبيان حالها – مما يترك أحياناً شريحة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية غير النظامية دون مساس تقريباً، تُعد المعلومات الممكن جمعها من السجلات أكبر كثيراً من أية معلومات يمكن أن تجمعها الوكالة الإحصائية بلا مساعدة من أحد. وإذا اعتمدت الوكالة على سجلات الضرائب غير المباشرة، فسوف تتفرغ لتركيز جهودها على الأنشطة المتعلقة بالأسر المعيشية وما يتصل بها من أنشطة يمكن أن تقاوم لبعض الزمن آثار الإصلاحات الضريبية والإصلاحات المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

وأوضاعها بالنسبة إلى شركات الأعمال الأخرى الداخلة في الفئة التي تنتمي إليها. والنسب التي من هذا القبيل تشمل نسبة تكاليف الإعلان إلى التكلفة الإجمالية؛ ونسبة حقوق الملكية إلى الائتمان؛ ونسبة حسابات القبض إلى الإيرادات الكلية.

٢١٥ – قد يكون استعمال جدول شامل لتوزيعات النسب الرئيسية أمراً مخيفاً في البداية، لا سيما بالنسبة إلى بعض مُنظِّمي الأعمال الذين يميلون إلى الثقة فيما يتمتعون به من حدس أو براعة في فنون البيع أكثر مما يثقون في صفائف الأرقام غير المألوفة. ولهذا السبب، قد ترغب الوكالة الإحصائية في تقديم حلقات دراسية لمديري شركات الأعمال الصغيرة واغتنام فرصة إقامة الأسواق التجارية والأحداث المماثلة لكي تعرض منتجاتها ذات الصلة.

٢١٦ – كما أن الخصائص الديمغرافية للأسواق تهم شركات الأعمال مهما كان حجمها، لا سيما الشركات التي تتوجه إلى المستهلكين النهائيين أو إلى العاملين على مسؤولياتهم من منازلهم. وخصائص السكان المتمثلة في العمر والجنس والوضع الأسري والدخل في المناطق البالغة الصِغر ذات أهمية قصوى لتلك الشركات، ولكن الشركات قد لا تملك المعرفة أو الثقة اللازمة للاتصال بالوكالة الإحصائية وطلب تبويبات متقاطعة مستمدة من التعداد السكاني. ولتلبية تلك الرغبات، قد يتعين على الوكالات الإحصائية أن تستعين باستشاريين متخصصين يمكنهم تقدير ما يحتمل بيعه من طائفة كبيرة من الأصناف استناداً إلى مزيج من متغيِّرات التعداد الشامل للمناطق الصغيرة ونتائج آخر مسح للإنفاق الأسري.

٢١٧ – على أية حال، فإن وجود وحدة داخل الوكالة الإحصائية تتخصص في القضايا التي تهم شركات الأعمال الصغيرة أمر له أهميته الكبرى. ومسؤوليات هذه الوحدة ينبغي أن تشمل ما يلي:

- صيانة الدراية الفنية في مجال معالجة السجلات الإدارية لتلبية الطلبات الجارية، مما تحويه من معلومات، حصراً أو أساساً؛
- تنظيم أحداث تهم شركات الأعمال الصغيرة واستخدامها كفرص لتعميم مقتطفات مما تحمله قواعد البيانات الموجودة ولمساعدة تلك الشركات على استعمال المنشورات الإحصائية استعمالاً فعَّالاً؛
- مناصرة شركات الأعمال الصغيرة في مطالبتها بالحد من عبء العمل الورقي الذي تولِّده الحكومة بصفة عامة؛
- القيام بمهمة حلقة الاتصال الدائمة بين الوكالة الإحصائية ووكالات من قبيل وكالات الضمان الاجتماعي والضرائب غير المباشرة والجمارك.

دال – الاحتياجات البحثية وغيرها من الاحتياجات

١ – الأوساط الأكاديمية

٢١٨ – يمكن أن تمثل طلبات الأوساط الأكاديمية عبئاً ثقيلاً على كاهل الوكالة الإحصائية، إلاّ أن هذه الأوساط يمكن أن تكون أيضاً أهم حليف على الإطلاق فيما يختص بتحديد مواصفات البرامج البحثية وبرامج العمل، وبتقييم جودة الإحصاءات المُنتَجَة، وبالمساعدة على شرح نقاط القوة والضعف الأساسية في الإحصاءات الرسمية لغير المتخصصين. ولذلك، يمثل الاتصال بأعضاء المؤسسات الأكاديمية مورداً استراتيجياً، وينبغي التوسُّع فيه قدر الإمكان.

٢١٩ – لا يمكن بسهولة إيجاز احتياجات الأوساط الأكاديمية مثلما هو الحال مع احتياجات القطاعات الأخرى. فهي تشمل، من

الناحيــة النظرية، كافة أنشــطة الوكالة الإحصائيــة. وأي بحث يجرى بمجــال العلــوم الاجتماعية [٥١] في مؤسســة أكاديمية ويلزمــه الاختبار سيطرح طلبات لا بد أن تلبيها الوكالة الإحصائية. إلاّ أن الاحتياجات الأكاديميــة قد تختلف عــن احتياجات القطاعات الأخــرى من ناحية أساســية واحدة علــى الأقل. فســائر القطاعات تلزمهــا الإحصاءات لوضــع السياســات، وفحص الخيــارات، واتخــاذ القــرارات في نهاية المطــاف، ولذلك لا تقلقها كثيراً طريقة توليد البيانات. ولكن العكس صحيــح في حالة المجتمع الأكاديمي. فعلى ســبيل المثال قد يكون من الأهمية بمكان، عند اختبــار نظرية اقتصادية معيَّنة، التمييز بين البيانات عند رصدها والبيانات التي غيرتها عمليات المراجعة المعتادة. وبالإضافة إلى ذلــك، يُرجَّح إلى حــدٍ بعيد أن ينبذ الباحثون الأكاديميون تحليلات الوكالــة الإحصائية، مفضلين عليها تحليلاتهم. ولهذين الســببين، ينبغي للوكالــة الإحصائية أن تقيــم علاقة مع الباحثين الأكاديميين، وإن كان الأمر لا يستلزم إنشاء وحدة منفصلة لأجل ذلك.

٢٢٠ - قــد يكون هناك ما يغري وكالــة لديها وحدة منهجية خاصــة مكلفــة بتصميم المســوح والتقدير بأن توجــد جهة وصل مع الجامعــات في وحــدة من هذا القبيــل، على الأقل من أجــل الباحثين في مجــالات علم الاجتمــاع التطبيقي والديمغرافيا وعلــم الجريمة وعلم الاقتصــاد الجزئــي. ولكن هــذا لا ينبغــي أن يكون مبرراً لاســتبعاد الاتصال بالأجزاء الأخرى في الوكالة.

٢٢١ - بطبيعة الحال، فإن علمــاء الاقتصاد الكلي يفضلون أن يكون لهم اتصال بالمحاســبين القوميين في الوكالة بينما يقل اهتمامهم بجوانب المعاينة التي تنطوي عليها الإحصاءات الأساسية. إلاّ أن الكثير من الاتصال بين الوكالة الإحصائية والأوســاط الأكاديمية سيتولد عن ظروف الأفراد. والنقطة الأساســية هي الاســتفادة مما يمكن أن تقدمه المؤسســات الأكاديمية من إسهام للعملية الإحصائية. ولدى العديد من الوكالات الإحصائية برامج تســمح بقيام تبادل بين الباحثين الجامعيين وأفــراد الوكالــة الإحصائية ذوي الميول البحثيــة القوية. ولإجراء مثل هــذا التبادل، قد توفــد الجامعة باحثين إلى الوكالــة الإحصائية وتوفد الوكالة الإحصائية باحثين إلى الجامعة، أو ربما يقوم بينهما تعاون بشأن المشاريع موضع الاهتمام المشترك [٥٢].

٢ - المؤسسات الدولية

٢٢٢ - في العديــد من البلــدان ذات النُظم الإحصائية المتقدمة، لا تمثــل الاحتياجــات البرنامجية للوكالات الدوليــة [٥٣] أكثر من إضافة هامشــية إلى البرامج المحلية للوكالات الإحصائية ويمكن اعتبارها ناتجاً فرعيــاً من نواتج الأنشــطة الجارية، ولكن الحال ليــس كذلك دائماً. والواقع أن احتياجات المنظمات الدولية تهيمن على البرنامج الجاري في بعض الوكالات الإحصائية، وذلك بصرف النظر عن المبادرات الكبيرة الخاصة التي من قبيل التعداد السكاني.

٢٢٣ - تظل الــوكالات الدوليــة أهم مصــدر لتوجيه وكالات إحصائيــة عديدة توجيهاً نظرياً ومنهجياً، لا فيما يختص بمجرد تحســين قدرتها على المقارنة فيما بين البلدان فحسب، بل فيما يختص أيضاً بتشكيل البرامــج المحليــة. ومطالب المنظمــات الدولية تفرض انضباطاً ســرعان مــا تصبــح المقارنات بين البلــدان في حالة افتقاده صعبــة المنال أو عديمة المغــزى. وإلى حدٍ كبير، تكــون المقارنات ممكنة باســتعمال التصنيفات الدولية والنُظم المحاسبية القياسية التي من قبيل نظام الحسابات القومية.

٢٢٤ - رغم المنافــع التي تجلبها الوكالات الدولية، فإن تدخلها كثيراً ما يخلق أيضاً مشــكلات جســيمة. فنظــراً لأن تلك الوكالات يمكنهــا تقديم المــوارد التي تمس الحاجة إليها، يصعــب على العديد من البلدان النامية، إن لم يتعذر عليها، أن تتناول العرض المقدَّم من الوكالة الدوليــة بعين الفاحص أو المتشــكك الذي يملك حق النقد أو الرفض. وعلاوة على ذلك، فإن تدخُّل الوكالة قد يســبب تصدعات جســيمة في برنامج المكتب الإحصائي الوطني. كما نشــأت حالات نُشــر فيها ما جمعته الوكالة من بيانات بحيث تم النشر دون أي استعراض من قِبَل البلــد. وأخيراً، كانت برامج الوكالات الدولية في حالات كثيرة جداً غــير مصحوبة بنقــل التكنولوجيا من الوكالــة إلى البلد. ولذلك، فإنه رغم قيمة المعلومات المجموعة لم يحدث غالباً أي تحسُّن مُناظِر في قدرة البلد الإحصائية. ومن حُســن الطالع أن هذه الحالة آخذة في التحسُّــن وأن الــوكالات الدوليــة تلتزم على نحــو مطَّرد ببناء القــدرات. ومن المسؤوليات الهامة الملقاة على عاتق كبير الإحصائيين ضمان أقصى قدر من بناء القدرات المصحوب باستمرار التعاون مع تلك الوكالات.

٢٢٥ - لقــد تناول الفصــل الثالث الحاجة إلى إنشــاء وحدة متخصصــة تُكَلَّف بوظيفة معيَّنة. وعلــى الرغم من ذلك، فإن اتخاذ خطــوة من هذا القبيل لا ينبغي أن يُعتَبَر علاجاً شــافياً لكل العلل. إذ يتــوقــف الشــيء الكثــير على حجــم المكتب ومرحلــة تطوره وجســامة المشــكلات التي يواجهها. وفي حــالات عديدة، يكفي تكليف شــخص واحد بالمهمة. وفي حــالات أخرى، يفضل توزيع المســؤوليــة على شــتى عناصــر الوكالــة. وبينما يمكن أن يوسَّــع المركز المتخصص خبرات مُســتخدَمي الوكالة، بوضعهم في موضع التعــرُّف على المســتعملين النبهاء ذوي العقليــات التحليلية، يُفضل توزيع المسؤولية.

استنتاجات

ينبغي أن تنشئ الوكالات الإحصائية برنامجاً متعدد الاستعمالات قدر الإمكان، لكي يخدم المستعملين ذوي الأسئلة والشواغل الشديدة التنوُّع. والملاحظات السالفة الذكر تبيِّن تنوُّع هذه الشواغل والأسئلة. إلاّ أنه لا يمكن أن تتنبأ الوكالة الإحصائية، وهي في حالة من الثقة، بطبيعة الشواغل المقبلة وبأنواع الأسئلة التي قد يتعين الإجابة عليها باستعمال الإحصاءات الرسمية. ولذلك، لا بد أن تبذل الوكالة ما لديها لإنماء القدرة على إنتاج تبويبات متعددة الاستعمالات تخدم الأغراض العامة. كما أن الوكالة الإحصائية يمكنها، بل يجب، أن تبذل ما لديها لضمان اطلاع المستعملين على التقنيات التي تسمح بإعادة ترتيب البيانات الأساسية بحيث تكون أنسب للأغراض المحدَّدة. إلاّ أن هذا لن يكون ممكناً إلاّ بوجود فهم واضح لطبيعة الأسئلة.

ومهما كان الشكل التنظيمي للوكالة، ينبغي إيلاء المراعاة لإسناد الوظائف المتخصصة (في الوحدة المنفصلة أو غير المنفصلة) سعياً لتحقيق مهمة مزدوجة تتمثل فيما يلي:

- القيام، عبر الاتصال الوثيق بكافة القطاعات، باستكشاف ما تأتي به الأيام من شواغل قد تتطلب دعماً إحصائياً؛
- القيام بالمتابعة، مع ممثلي القطاعات المختلفة، لتحديد مدى كفاية الخدمة المقدَّمَة من الوكالة الإحصائية.

وسوف تستفيد بعض الوظائف من التعاون مع الخبراء المواضيعيين المناسبين. ويمكن في بضع حالات استثنائية إنشاء وحدات متخصصة تتولى كل وظيفة من تلك الوظائف. وهذه الحالات تشمل الصلات مع شركات الأعمال الكبيرة؛ وشركات الأعمال الصغيرة والشركات المرتبطة بها؛ والصحافة. ومن المحتَّم في جميع الحالات إدراج النتائج التي تتوصل إليها هذه الوحدات في عملية تحديد الأولويات وفي خطة العمل المناظرة.

الحواشي

٣٥ J.A. Schumpeter, *History of Economic Analysis* (London, Allen and Unwin, 1955).

٣٦ *The Oxford English Dictionary*, Second Edition, vol. XVI (New York, Oxford University Press, 1989).

٣٧ بطبيعة الحال، فإن المدة المحددة التي ستظل فيها هذه العمليات لازمة ستختلف من بلد إلى آخر. إلاّ أنه نظراً لسرعة انتشار التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والمجال الحاسوبي يُقَدَّر أن تتمكن حتى البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض من استعمال هذه التكنولوجيات في عملياتها الميدانية في المستقبل غير البعيد.

٣٨ انظر الفصل العاشر، للاطلاع على شرح يبيِّن مكان وجود هؤلاء الوسطاء (داخل الوكالة الإحصائية أو خارجها).

٣٩ في القطاعات المنظمة، نجد أن الاستمارات المستخدمة لضمان الامتثال تُستخدَم غالباً، أو يمكن أن تُستخدَم، للأغراض الإحصائية.

٤٠ ربما كان التحرر من القواعد التنظيمية مفيداً للمشاريع الحرة، وإن كان يمثل ورطة للوكالات الإحصائية. إذ اعتمدت بعض الوكالات الإحصائية على المتطلبات المعلوماتية التنظيمية التي تقررها هذه الوزارات، حيث كانت تجد كافة المعلومات اللازمة لها في السجلات الإدارية للوزارات المتخصصة. و لم يؤد إلغاء القواعد المنظِّمَة إلى إنهاء تلك الحالة فحسب، بل أصدرت السلطات الوزارية في حالات عديدة تشريعات جديدة تؤكد أنه اعتباراً من ساعة صدور تلك التشريعات يقل بشدة عبء العمل الورقي الذي تفرضه. وهذه الوعود عقَّدَت المشكلة التي نشأت نتيجة لانعدام السجلات الإدارية. وهناك بضعة بلدان لم تجد حتى الآن سبيلاً لعلاج هذه الحالة.

٤١ السلطات البلدية؛ أو السلطات الإقليمية أو سلطات المقاطعة أو الولاية في البلدان الاتحادية.

٤٢ بافتراض أساسي مؤداه أن الخلايا الإحصائية يمكنها الوصول إلى قاعدة البيانات الجماعية دون عوائق.

٤٣ انظر: "Regional statistics: proceedings of a meeting" (Neuchatel, Swiss Federal Statistical Office, 2000).

٤٤ المقصود بـ ''الميزات''، حسب استخدامها هنا، أن تشمل كلاً من التفصيل المتكافئ والموثوقية المتكافئة فيما يختص بالتفاصيل المحتفظ بها على الصعيد المحلي.

٤٥ يفضل أن يجري التفاوض على هذه الخصائص لكي يتسنى للمتفاوضين الإلمام بالصعوبات التي ينطوي عليها التزويد بالتقسيمات الجغرافية. وتشمل خصائص الموثوقية المشار إليها: حسن التوقيت، وأفضل قياس ممكن للأخطاء، والتفصيل التكميلي.

٤٦ يمكن أن نتصور بسهولة دورات دراسية أكثر طموحاً تستهدف إعداد الشبيبة للتعليم الجامعي. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يستعمل برنامج تمهيدي في مجال الاقتصاد الكلي لطلاب المدارس الثانوية بيانات الحساب القومي، كما يمكن أن تستعمل برامج الرياضة التطبيقية أو الإحصاء السلاسل الإحصائية الحية لبيان أساليب تحليل السلاسل الزمنية.

٤٧ قيود التوقيت المفروضة على هذه البيانات لا تكون في العادة بنفس صرامة قيود التوقيت المفروضة على البيانات ذات الأغراض العامة، التي من قبيل الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك أو الناتج المحلي الإجمالي.

٤٨ هناك على الأقل مثال واحد لمنشور مخصص لإحصاءات شركات الأعمال الكبيرة. ففي الأرجنتين، توجد لدى المؤسسة الوطنية للإحصاء والتعداد وحدة معنية بشركات الأعمال الكبيرة؛ ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك، إذ أنها تستعمل أيضاً المسح المنفصل لتلك الشركات وتُصدر نشرة إحصائية تورد نتائج المتغيِّرات الاقتصادية الرئيسية.

٤٩ في كندا، تمثل شركات الأعمال الصغيرة (المعرَّفة تعريفاً متحفظاً) ٩٥ في المائة من كافة شركات الأعمال التي يعمل بها مُستخدَم واحد أو أكثر، وذلك وفقاً لما جاء في منشور *Business Register* (وهو منشور يصدر في أوتاوا عن هيئة الإحصاءات الكندية، ولا يحمل تاريخاً في العادة). وإذا وضعنا في الحسبان شركات الأعمال التي لا يستخدم أصحابها أحداً، سوف ترتفع النسبة إلى نحو ٩٨ في المائة. وفي البلدان الأخرى ذات الحجم المقارب ودرجة النمو المقاربة تتشابه النسب.

٥٠ يمكن استخدام نُهُج مبتكرة من هذا القبيل لإقامة حوار مع مؤسسات الأعمال في القطاع غير النظامي – مثلاً بأن نوضح لها، مجاناً ودون أي التزام، الطريقة التي بفضلها يمكن أن تحلل أداءها باستعمال الجداول الإحصائية.

٥١ باتت حالة البيئة وحالة الموارد الطبيعية للبلد، على نحو مطَّرد، موضوعين للأنشطة الإحصائية، وهما بطبيعة الحال موضوعان مهمان لدى الباحثين الأكاديميين.

٥٢ تتناول أبحاث عديدة موضوع الإحصائيين ''ذوي الياقات الزرقاء'' و ''ذوي الياقات البيضاء''. انظر، على سبيل المثال، Martin B. Wilk, "Blue and white collar statisticians", in *Proceedings of the Statistical Society of Canada*, 1985.

٥٣ هذا يشير إلى الوكالات الإحصائية وحدها. وما تتطلبه الوكالات فوق الوطنية من البلدان الأعضاء يتسم بطابع مختلف وحجم مختلف، حسب مدى توطُّد العلاقة.